«التشريعية» توافق على تعديلات «السجل العيني»

وافقت لجنة الشؤون التشريعية والقانونية خلال اجتماعها امس على التعديلات المقترحة على مشروع قانون في شأن نظام السجل العيني.

وقال مقرر اللجنة النائب د. خليل عبدالله في تصريح صحفي عقب الاجتماع، إن اللجنة ناقشت بندا واحدا فقط وهو المتعلق بالتعديلات المقترحة على مشروع القانون في شأن السجل العيني، وأقرت تعديلين على مشروع القانون. وأوضح أن التعديل الأول ينص على أن يتم التسجيل إلكترونيا، في حين ينص التعديل الثاني على السماح بالطعن بقرارات لجنة التظلمات أمام محكمة التمييز بعد أن كان الطعن في السابق يتم أمام محكمة الاستئناف فقط.

أكدوا أنه احتوى على وقائع محددة وواضحة لا لبس فيها

مستجوبو الجبري رداً على استيضاحه: الاستجواب متوافق مع الدستور والقانون.. وعليك صعود المنصة

رياض عواد

سلم النواب رياض العدساني ود.عادل الدمخي ومحمد الدلال أمس رسمياً الرد على طلب الاستيضاح الوارد من وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري.

وأكد النواب في ردهم أن الاستجواب متوافق تماما مع الدستور والقانون، واحتوى على وقائع محددة وواضحة لا لبس فيها، معتبرين أن طلب الاستيضاح الوارد من الوزير هو صورة من صور المماطلة والتهرب من مواجهة الاستجواب، ومحاولة خلط للحقائق. وطالبوا الوزير بالرجوع إلى تقارير لجنة التحقيق في قضية الحيازات الزراعية الصادر في عام 2015 بشأن القرارات والممارسات التي تمت في ملف الحيازات الزراعية، وتقارير ديوان المحاسبة ولجنة الميزانيات والحساب الختامي بشأن الحساب الختامي لهيئة الزراعة في آخر 3 سنوات، مؤكدين أن الوزير المستجوب يعلم علم اليقين بشأن كل ما تم ذكره في صحيفة الاستجواب. بدوره أكد النائب د. عادل الدمخي وضوح الاستجواب المقدم إلى وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري، معتبرا أن طلب الاستيضاح الذي تقدم به الوزير دليل على عدم قراءته المحاور كما يجب. وقال الدمخي في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة إن استيضاح الوزير موضع استغراب لأنه اتى عن أمور واردة بمادة الاستجواب تحديداً، وقد طلب توصيات اللجنة الخاصة بالزراعة بالرغم من انها معروفة وهذا دليل على انه لم يطلع على هذه التوصيات ولم يعمل شيئا من اجل تنفيذها. وأضاف أن الوزير يسأل في استيضاحه ماذا تقصد بالحيازات؟ وهي مذكورة ومحددة بأنها كل ما يتعلق بطريق السكة الحديد، معتبرا أن ذلك نوع من المماطلة والتهرب من مواجهة الاستجواب.

وأكد الدمخي ان هناك مخالفات صارخة وجسيمة في وزارة الاعلام وهيئة الرياضة وهيئة الزراعة، معتبرا ان الوزير إن سلم من هذا الاستجواب فسيخرج «وثوبه» مجروح، ولا أود ذلك له.

وأشار الدمخي الى ان التحركات الآن بإيقاف برامج وعمل تفتيش والعمل على بعض المخالفات هي من بركات الاستجواب، وأتت في هذا الوقت كي يقف غدا ويذكرها، نقول له لا «الخمال « أكبر مما تتوقع.

وأوضح الدمخي أن مشاركته في الاستجواب لا يتعلق بتوجه ليبرالي أو إسلامي بقدر تعلقه بوجود خطأ واضح، والشعب الكويتي هو الحكم، ومن يرى هذه الاخطاء والردود عليها يحكم.

وأضاف أن «سلم المخالفات في استجواب وزيري الاعلام السابقين بدأ من 30 مخالفة ثم أصبحت 60 والآن 82 مخالفة، مؤكدا أن الاستجواب سيبين جسامة هذه المخالفات.

وأكد أن الهدف ليس شخص الوزير الخلوق والطيب وصاحب المعاملة الحسنة، ولكن الاصلاح والخطأ ليس فيهما مجاملة، ومن صالح البلد تفعيل أدواتنا الرقابية خصوصاً في قضية الخيارات الزراعية والتي تحدث عنها الشارع.

وقال إن الوزير تعهد بالإصلاح ولم ينفذ و

محمد الدلال

عادل الدمخي

محمد الجبري

لا يوجد تحرك حقيقي بل بالعكس زاد التنفيع وشبهات فساد وهدر للأموال «والخمال» والخطأ كبير جداً، مؤكدا أن «الأمر فوق ما يتصوره الوزير».

من جهته طالب النائب رياض العدساني، وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب محمد الجبري بصعود المنصة وتفنيد محاور الاستجواب الأربعة، مؤكدا أن من ضمن واجبات النواب المحاسبة والرقابة.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين إن الاستيضاح الذي طلبه الوزير بخصوص الاستجواب المقدم منه والنائبين د. عادل الدمخي ومحمد الدلال بمثابة مماطلة واضحة وشراء للوقت. ولفت العدساني إلى أن المحور الأول خاص بالحيازات الزراعية وعدم الالتزام بتعليمات لجنة الميزانيات، معتبراً أن هناك تزويرا في المحاضر وأنه سوف يثبت ذلك بالدليل والبرهان أثناء مناقشة الاستجواب.

وأشار إلى أن المحور الثاني الخاص بالإعلام، يتعلق بهدر لأموال الدولة وعدم التقيد بتعليمات الميزانية وتراجع بالإيرادات وزيادة بالمخالفات وأنه تم طرح الثقة بالوزير السابق من قبل 28 نائبا، متوقعا طرح الثقة بالوزير الحالي بنفس العدد أو أكثر لأن المخالفات في محور الإعلام ازدادت.

وأضاف أنه بالنسبة للمحور الثالث الخاص بالرياضة فهناك تلاعب بالميزانية، فقد ذكر المسؤولون أنهم خفضوا الانفاق الى 46 مليون دينار، معتبراً أن هذا الكلام عار عن الصحة وأن الصرف الفعلي يبلغ 55 مليونا وتم الصرف على حساب العهد 9 ملايين دينار.

وأكد العدساني أن هناك هدرا وسوء استغلال بالإضافة إلى التلاعب في التفرغات الرياضية.

وبالنسبة لمحور الأسئلة البرلمانية فهناك مماطلة واضحة، لافتاً إلى أنه لم يتسلم الاجابة عن سؤال قدمه عن هيئة الزراعة حول إجراءات الوزارة بخصوص الحيازات الزراعية إلا بعد مرور 6 أشهر.

وبخصوص سؤاله عن وزارة الاعلام عن الإجراءات التي قامت بها الوزارة حول محاور الاستجواب للوزير السابق ومتابعة الموضوع أكد العدساني أن الرد جاء غير واضح حيث ذكروا أنهم شكلوا لجنة تحقيق.

وأكد العدساني أنهم لم يبلغوه بأي إجراءات تمت في هذا الصدد توحي بتفعيل الرقابة وتحقيق الصالح العام، معتبرا أن هذا يعد من أساليب المماطلة وشراء الوقت

وفيما يتعلق بالهيئة العامة للرياضة، لفت النواب المستجوبون إلى اعتراف ممثلي الهيئة العامة للرياضة في اجتماع لجنة الميزانيات المنعقد بتاريخ 15 ابريل 2019 بوجود تلاعب في موضوع التفرغ الرياضي وتأكيد ديوان المحاسبة صحة ذلك.

ودعوا الوزير المستجوب إلى صعود منصة الاستجواب ومواجهته وفقا للدستور، مطالبين إياه بالتوقف عن المماطلة والتهرب من المواجهة. وفيما يلي نص ما ورد في رد النواب على طلب الاستيضاح:

بالإشارة إلى كتاب الوزير المستجوب الأخ محمد ناصر الجبري وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الوارد إلى مجلس الأمه بتاريخ 28 أبريل 2019 بشأن الاستجواب المقدم منا والذي احتوى على طلب استيضاح بشأن وقائع الاستجواب المقدم إلى الوزير المستجوب بتاريخ 23 ابريل 2019، وبناء عليه نفيد بالآتي:

نؤكد ابتداء أن الاستجواب المقدم لوزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب متوافق تماما مع الدستور والقانون، وقد احتوى على وقائع محددة وواضحة لا لبس فيها، وبالتالي نجد أن طلبه صورة من صور المماطلة والتهرب من مواجهة الاستجواب ومحاولة خلط للحقائق التي تظهر مدى حجم التجاوز في وزارة الاعلام والجهات الواقعة تحت مسؤوليته.

– فيما يتعلق بالهيئة العامة للزراعة والثروة السمكية:

–1 القرارات والممارسات يجدها الوزير في تقرير لجنة التحقيق البرلمانية في قضية الحيازات الزراعية والصادر بتاريخ 2015.

–2 الحيازات الزراعية التي لم تقدم للمتضررين ويقصد المتضررين من مشروع السكة الحديد.

–3 بشأن الوقائع التي تمثل هدرا لأراضي الدولة يرجى الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي للهيئة في آخر 3 سنوات، بالإضافة إلى كل ما تمت مناقشته في لجنة الميزانيات والحساب الختامي والتي تعهد الوزير فيها سابقاً بتلافي ومعالجة المخالفات والملاحظات ولم يتم ذلك، والوزير المستجوب يعلم علم اليقين بشأن كل ما تم ذكره في صحيفة الاستجواب.

–4 بشأن التراخيص والعقود للحيازات الزراعية المخالفة يرجى الاطلاع على تقارير ديوان المحاسبة بشأن الحساب الختامي للهيئة في آخر 3 سنوات، بالإضافة إلى كل ما تمت مناقشته في لجنة الميزانيات والحساب الختامي والتي تعهد الوزير فيها سابقا بتلافي ومعالجة المخالفات والملاحظات ولم يتم ذلك، والوزير المستجوب يعلم علم اليقين بشأن كل ما تم ذكره في صحيفة الاستجواب.

– فيما ما يتعلق بالهيئة العامة للرياضة:

اعتراف ممثلي الهيئة العامة للرياضة في اجتماع لجنة الميزانيات المنعقد بتاريخ 15 ابريل 2019 بوجود تلاعب في موضوع التفرغ الرياضي وتأكيد ديوان المحاسبة صحة ذلك.

وختاما علي الوزير المستجوب أن يصعد المنصة ويواجه الاستجواب وفقا للدستور والقانون حيث إنه يعلم يقينا كل ما ذكر في صحيفة الاستجواب خاصة أنه تعهد أمام مجلس الأمة ووسائل الاعلام سابقا بمعالجة وتلافي مخالفات وتجاوزات الجهات التابعة له لكنه تخلف عن ذلك على الرغم من مطالبات أعضاء مجلس الأمة مراراً وتكراراً بالتصدي لتلك التجاوزات والمخالفات.

كما نرفض ما أورده الوزير المستجوب من عبارات غير لائقة بقوله إن الوقائع التي سردها الاستجواب قائمة على اتهامات مرسلة وبلا دليل، وليعلم الوزير المستجوب أن الشعب الكويتي وممثليه سيطلعون على حجم كبير من التجاوزات المبنية على معلومات وأدلة بينة في جلسة الاستجواب المقبلة، كما نطالب الوزير بالتوقف عن ممارسات المماطلة والتهرب من مواجهة الاستجواب.

أمطره بأسئلة حول ملف العلاج بالخارج

الحميدي السبيعي لوزير الصحة: ستطير من أول هزة.. وقت الضحك واللعب معك انتهى

الحميدي السبيعي

لوح النائب الحميدي السبيعي بمساءلة وزير الصحة الشيخ باسل الحمود بخصوص ملف العلاج بالخارج ،مؤكدا أن الوزير اكثر من يعلم بأن أسهل وزير يطير هو الوزير الشي» .

وقال السبيعي في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة « وجهت امس واليوم عدد من الاسئلة البرلمانية تتعلق بالعلاج بالخارج لأن «ما نراه يعد مصيبة كبيرة» .وأضاف» طلبنا منه وقف العلاج السياحي لكن لم يوقفه»

وقال إن هناك اناس متضررة لاتخرج للعلاج بالخارج وحالات غير مستحقة تحصل على علاج بالخارج فعلى سبيل المثال يحرم من انفجر في مخيخه اربع شرايين من العلاج بالخارج في حين يرسل للعلاج من لديه تمزق بالانكل .

وضرب السبيعي مثالا لبعض الحالات التي تعطل علاجها بالخارج ومنها أمرأة تعطلت 8 اشهر بسبب طلب عينه من صدرها وعندما وافقت على سحب العينة اتضح ان الوزارة لاتمتلك الاجهزة اللازمة لسحب العينة ،متسائلاً» لمصلحة من تعطل هذه المرأة من العلاج بالخارج وطلب عينه لا يمكن سحبها بالبلاد ؟»

واضاف السبيعي» سبق وان قلت للوزير اذا لم تستطع ضبط العلاج بالخارج اوقفه فلا تدعي انضباط عمل لجان العلاج بالخارج التي اعيد تشكيلها شهر 6 الماضي لكن اللعب فيها لا يزال قائما على مصراعيه «وأكد السبيعي أن الوزير يعلم ان هناك من يسافر للعلاج السياحي والمستحقين لا يسافروا للعلاج.وبين السبيعي أنه في انتظار الرد على الأسئلة خلال اسبوعين وسيتم نشر الردود عليها .

من جهة اخرى اكد السبيعي ان استجوابه للوزير الروضان لم يسحب وانما تم تأجيله لحين انتهاء الاجراءات التي ستتخذ بشأن الملاحظات المثارة في استجوابة السابق والملاحظات الحالية .

ولفت الى ان الوزير ابدى استعداده لمحاسبة كل مقصر وتلافي كافة الملاحظات التي اثيرت في الاستجواب السابق وكذلك موضوع منطقة رحية والإطارات الموجودة فيها والمعرقلة لمشروع جنوب سعد العبدالله السكني .

واضاف السبيعي انه اتفق مع الوزير على تقديمه لكافة مالدية من مستندات للجنة التحقيق البرلمانية بشأن استجوابه ومنحه مهلة للمعالجة.

وأكد أنه انه اذا لم يجد تعاون جدي في هذا الملف عند صدور تقرير لجنة التحقيق سيكون له موقف في دور الانعقاد المقبل مشيرا إلى أن هدف هذا الاستجواب ليس رأس الوزير وانما الاصلاح .

وأوضح السبيعي انه قريبا سينتقل لمنطقة رحية في جولة مع وزير التجارة لبحث الحلول المطروحة وبعضها منطقي متمنيا معالجة الوضع لاهميته كموقع سكني .

في موضوع آخر قال السبيعي ان ردود الهيئة العامة للاستثمار ووزارة المالية عن أسئلته بخصوص الادارة العامة للجمارك وصلته كاملة بعد ان امهل في الجلسة الماضية الوزير شهر للرد على اسئلته .

وأشار إلى أن الردود اثبتت وجود قيادي لم يقدم ذمته المالية ولديه تعارض مصالح وهو الان لديه قضية منظورة امام مكافحة الفساد والمفترض بالوزير ايقافه عن العمل لحين بعد الانتهاء من الادلاء بأقواله امام هيئة مكافحة الفساد .

وحول ما اثاره النائب عبدالله الكندري بشأن اتهام استجوابه الاول للوزير الروضان بأنه استجواب تاجر لتجار وحديثه مؤخرا عن التلويح بإستجواب الروضان ايضا بأنه استجواب حكومة لحكومة ، قال السبيعي « استغرب من حديث الاخ عبدالله الكندري وداخل المجلس بقوة ونحن نقول له «احنا ما نمشي وراء الاشاعات وان كنا نمشي وزاء الاشاعات كان قلنا لك انت اخر واحد يتكلم فأنت الحكومة نجحتك عشان تسقط عبدالكريم الكندري فاللي بيته من زجاج لا يحذف الناس بحجر وانا اكراما للعلاقة التي بيننا سأتوقف عند هذا الحد «.

وبسؤاله عن الاستجوابات المقدمة الان قال السبيعي ، ان الاستجوابات معروضه على حدول الاعمال وبالنسبة للاستجواب المزمع تقديمه لرئيس مجلس الوزراء من قبل النائب عبدالكريم الكندري أكد أنه ضد الاحالة للدستورية والتشريعية والسرية .وجه النائب الحميدي السبيعي عددا من الاسئلة لوزير الصحة ، وجاء فيها مايلي:

1 – ما هي الأسس والضوابط لإختيار أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج ؟

2 – ما هي مدة أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج وهل تتجدد تلقائيا ؟ مع تزويدي بنسخة من صلاحيات ومهام اللجنة الطبية العليا.

3 – كم مره تم تشكيل أعضاء اللجنة العليا في إدارة العلاج بالخارج من 1/1/2017 ؟ مع تزويدي بأسماء الأعضاء وتخصصاتهم الطبية؟

4 – متى يكون انعقاد نصاب اجتماع اللجنة كاملا ؟ وإذا لم يكتمل نصاب الاجتماع ، هل يجوز انعقاد اللجنة ؟ وهل القرارات الصادرة بطلبات واحتياجات المرضى صحيحة وتنفذ وما هو السند القانوني لذلك ؟

5 – ما هي الأسس والضوابط التي على أساسها يتم اصدار القرار في طلبات واحتياجات المرضى ؟ وهل يكون القرار صادر من أغلبية الأعضاء الحاضرين أم يكون اصدار القرار فردي من قبل أحد الأعضاء ؟

6 – لوحظ أنه يتم النظر والبت في (نموذج طلب عرض على اللجنة الطبية العليا للعلاج بالخارج) الخاص في طلبات المرضى المرسلة من الخارج عن طريق عضو واحد فقط يكتفى بتوقيعه وإحالة الملف للطباعة دون ذكر اسمه أو ختمه على النموذج وبعد طباعة القرار يتم توقيعه عن طريق دكاترة ليس من أعضاء اللجنة العليا وترسل للمكاتب الصحية بالخارج ، فماهي الاسباب ؟ خاصة أنها قد تفتحلعملية تزوير في تلك الطلبات ؟ ولماذا لا يتم التوقيع على القرار من أعضاء اللجنة العليا متضمناًأسمائهم وختمهم بشكل واضح ومعروف ؟ وما هو السند القانوني على إعطاء صلاحية التوقيع على قرار اللجنة من قبل دكاترة أخرين غير مشكلين باللجنة العليا ؟

«الميزانيات»: مخالفات وملاحظات على الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة من ديوان المحاسبة

قال رئيس لجنة الميزانيات والحساب الختامي عدنان سيد عبدالصمد أن اللجنة اجتمعت بحضور وزير الشؤون الاجتماعية سعد إبراهيم الخراز لمناقشة ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية الجديدة 2019/2020 وحسابها الختامي للسنة المالية المنتهية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه وتبين لها ما يلي :

قدرت مصروفات الهيئة للسنة المالية الجديدة بـ200 مليون دينار ؛ في حين كانت مصروفاتها الفعلية نحو 174 مليون دينار وفقا لبيانات الحساب الختامي.

وقد بينت اللجنة أهمية التزام الهيئة بقواعد تنفيذ الميزانية وتدعيم إداراتها المالية المختلفة بالأعداد الكافية من الموظفين والتركيز على تدريبهم ، حيث أن تقريري ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين سجلا عددا من الملاحظات والمخالفات المالية في هذا الشأن ، ومنها على سبيل المثال أن الهيئة لا تقوم بالتحقق من توفر الاعتمادات المالية قبل البدء بالأعمال أو المشتريات ، مما ينشأ عن ذلك التزامات مالية يجب سدادها إما عن طريق المناقلات المالية أو اللجوء إلى وزارة المالية لادراج اعتمادات مالية في ميزانية السنة المالية القادمة لسداد مستحقات سابقة وهو ما أفقد الميزانية لدورها كأداة للضبط والرقابة والمتابعة وتقييم الأداء.

حيث أدرج في ميزانية السنة المالية الجديدة مبلغ 800 ألف دينار لسداد مستحقات عن السنة المالية السابقة تخص الأجهزة الطبية الطبية (سماعات –كراسي متحركة) بالمخالفة لقواعد تنفيذ الميزانية ؛ كما أن هذا الأمر تكرر أيضا في الميزانية السابقة والتي أدرج فيها مبلغ 18 مليون دينار لسداد مستحقات تعليمية لذوي الإعاقة ؛ وأن هناك مستحقات جديدة لم يتم حصرها ، مما يتطلب دراسة أسباب هذا الأمر من كل من الهيئة ووزارة المالية.

كما وجهت اللجنة بإعادة النظر في الآليات المتبعة حاليا في تشخيص نظام الإعاقة خاصة وأن هناك لغطا في هذا الجانب من أن عددا من الحالات لا يتم انصافها إلا عن طريق لجنة التظلمات والأصل أن تكون اللجان الطبية معتمدة في عملها على معايير محددة لمعرفة صاحب الاستحقاق الفعلي للإعاقة مع تحديد درجتها بشكل مباشر ، مع تشديد اللجنة على ضرورة وصول المنافع الاجتماعية المقررة قانونا لمستحقيها الحقيقيين فقط والمقدرة في ميزانية السنة المالية الجديدة بـ102 مليون دينار ، مع استمرار العمل على حصر مدعي الإعاقة واتخاذ الإجراءات اللازمة.

جانب من اجتماع اللجنة

الظفيري لوزير النفط: هل تم ترشيح قياديين تخطت مدة خدمتهم 32 عاماً بالتأمينات؟

ثامر الظفيري

وجه النائب ثامر سعد الظفيري سؤالا الى وزير النفط ووزير الكهرباء والماء ، جاء فيه مايلي: تشير القرارات المتعلقة بالترقيات للوظائف الإشراقية من مستوى رئيس فريق فما فوق وغيرها إلى مجموعة من الضوابط والمعايير للمفاضلة بين المرشحين، وقد استكمل الإجتماع السابق لرؤساء التنفيذيين والأعضاء المنتدبين بتاريخ 20 فبراير 2019 رسمها بعدما أضاف عدد من المعايير الأخرى على هذه الضوابط التي صدرت بقرارات من قبل.

وحالياً تعقد مؤسسة البترول مقابلات لسد شواغر نواب رؤساء الشركات التابعة لها، وقد نما إلى علمي أن أحد المرشحين لشغل وظيفة إدارية لديه خدمة خارجية غير محسوبة، الأمر الذي قد يؤثر على ترشحه من الأساس. لذا يرجى إفادتي وتزويدي بالآتي: –1 تنص القرارات على عدم ترشيح أي من الموظفين للوظائف القيادية لمن تخطى خدمة (32) سنة بالتأمينات؟ هل هناك من تم ترشيحه وتخطى هذه المدة، يرجى تزويدي بالأسباب التي أدت لخرق القرارات الإدارية؟

–2 يرجى تزويدي بكشف مفصل بالمرشحين مع «مدة الخدمة» المحتسبة لهم، وهل تم احتساب الخدمة المذكورة من عدمه (خدمة خارجية .

–3هفي حالة عدم احتساب المدة أو شطبها يرجى ذكر الأسباب التي أدت لعدم احتسابها، وهل تم شطبها من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أم لا؟